

الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية في إطار التحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بيروت، 2017/9/27-26

ملخص الرسائل الرئيسية

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية في مقرها ببيروت يومي 26 و 27 سبتمبر / أيلول 2017، وذلك بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/71/280، الذي طلب في الفقرة 22 (أ) من اللجان الاقتصادية الإقليمية التعاون مع الكيانات المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية في تنظيم المناقشات وتقديم الإسهامات ضمن المرحلة التحضيرية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وناقش السيدات والسادة المشاركون الممثلون عن حكومات الدول العربية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وعلى مدى اليومين، واقع وتحديات الهجرة في المنطقة العربية وخلصوا إلى التالي:

- وعياً بأن الهجرة واقع لا تحول دونه الأسوار المرتفعة ولا الأسلاك الشائكة؛
- وتأكيداً على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الهجرة الدولية، وعلى أن إعلان نيويورك شكل نقطة تحول للنهج المعتمد في التعامل مع الهجرة بجميع أبعادها؛
- وإيماناً بأنه لا يمكن لأي دولة أن تحيط بجميع أبعاد الهجرة من دون التعاون مع باقي الدول، وبالتالي الحاجة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية واعتماد آليات متعددة الأطراف لحوكمة الهجرة؛
- وإدراكاً بأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يوفر فرصة في غاية الأهمية لتحديد سبل تنفيذ ما جاء في إعلان نيويورك؛
- واستناداً إلى أهمية احترام حقوق الإنسان واحترام الكرامة الإنسانية للمهاجرين وأفراد أسرهم؛
- وإدراكاً لأوجه التلاقي بين الهجرة واللجوء، ووعياً باختلاف واستقلال مسارات الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين؛
- وحرصاً على محاولة معالجة أسباب الهجرة غير النظامية والحد من آثارها السلبية ومكافحة الأشكال المختلفة من الجرائم المنظمة التي قد تقترب منها؛

- وإدراكاً للمساهمات الإيجابية للمهاجرين سواء في دول المنشأ أو في دول المقصد؛
- وتأكيداً على خصوصية المنطقة العربية وما تواجهه من أزمات؛
- ووعياً بالحاجة إلى معالجة الأسباب الدافعة للهجرة في دول المنشأ لكي تكون الهجرة خياراً للأفراد لا واقعاً يفرض عليهم؛
- وأخذاً في الاعتبار نتائج المشاورات الإقليمية التي عقدت في المنطقة العربية ضمن التحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخاصة مخرجات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، وحوار أبو ظبي، والمشاورات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبعد الاستماع إلى العروض والمداخلات والمناقشات التي دارت خلال الجلسات المختلفة على مدى يومي الاجتماع، واتباع التقسيم المواضيعي الوارد في قرار الجمعية العامة [A/71/280](#) بشأن "طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، اتفق المشاركون على أن تقديم ملخص الاجتماع التشاوري الإقليمي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، لإدراجه ضمن الوثائق الصادرة عن الاجتماعات التشاورية الإقليمية المنعقدة خلال المرحلة التحضيرية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

أولاً- حقوق الإنسان للمهاجرين كافة، والإدماج والتماسك الاجتماعي، والقضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصب

- 1- أهمية احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، لتعزيز مساهمتهم في المجتمع سواء في بلد المنشأ أم بلد المقصد.
- 2- الحاجة إلى التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري والديني، ومواجهة ظاهرة العداء للأجانب والإسلاموفوبيا، من خلال اعتماد سياسات تجرم هذه الممارسات وتحمي المهاجرين، ونشر التوعية حول الجوانب الإيجابية للهجرة وتغيير المفاهيم الخاطئة حولها.
- 3- الاعتراف بالهجرة في المنطقة العربية كظاهرة مركبة، لا سيما حركات الهجرة المختلطة، وصعوبة تلبية احتياجات المهاجرين كالخدمات الصحية والتعليم والحماية وتنمية المهارات وغيرها، لا سيما للفئات الأضعف من بينهم.
- 4- الحاجة إلى وضع سياسات تؤدي إلى الحفاظ على التنوع والإدماج الثقافي وتعمل على مشاركة الجميع، وتساهم في جمع شمل أسر المهاجرين، وذلك لتحقيق التماسك الاجتماعي.
- 5- أهمية البحث عن بدائل لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتضمن عدم تجريم المهاجرين غير النظاميين.
- 6- العمل على إعطاء الحق للمهاجرين في الوصول إلى القضاء والمحاكمة العادلة.

7- التأكيد على حق العودة للأجانب الفلسطينيين، وإنهاء الاحتلال كشرط أساسي لإنصافهم.

ثانياً- الهجرة غير النظامية، وتيسير الهجرة النظامية من خلال تدابير تشمل العمل اللائق، وحراك العمالة، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات

- 1- العمل على زيادة القنوات الشرعية للهجرة، وإتاحة فرص آمنة وقانونية للتنقل وفق ضوابط معقولة، تراعي مبادئ حقوق الإنسان، وتحافظ على الكرامة الإنسانية، من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة، وذلك للحد من الهجرة غير الشرعية ومخاطرها.
- 2- الحاجة إلى القيام بحملات توعية، خاصة للشباب، حول الهجرة الآمنة ومخاطر الهجرة غير النظامية، وتوفير البدائل الإيجابية عن الهجرة غير النظامية.
- 3- العمل على تعزيز التوافق والتنسيق بين دول المنشأ ودول المقصد في مجال العودة الطوعية للمهاجرين، ومساعدتهم على إعادة الاندماج في بلدان المنشأ طبقاً للقوانين الجاري العمل بها في البلدين.
- 4- تعزيز فرص الهجرة الدائرية والموسمية، وتقييمها ورصدها كإحدى وسائل الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.
- 5- أهمية إيلاء الأولوية لحماية العمال المهاجرين من خطر الإساءة والاستغلال، وذلك بمواءمة القوانين الوطنية مع القوانين والمعاهدات الدولية، وإنشاء وتطوير قدرات المؤسسات التي تعنى بحماية العمال، واعتماد التوظيف الأخلاقي وتوفير ظروف العمل اللائق (كإلغاء أو تقليص تكاليف التوظيف التي يتحملها العامل، واعتماد عقود واضحة، وتوفير التأمين الصحي)، وتوسيع نطاق الحريات النقابية.
- 6- أهمية إدماج العمال المهاجرين في سوق العمل في دول المقصد من خلال التسوية القانونية لعمل المهاجرين في جميع القطاعات الاقتصادية. وقد اعتمدت بعض الدول العربية في هذا المجال سياسات تحفيزية لتوظيف المهاجرين، لا سيما أولئك الذين هاجروا لأسباب قسرية.
- 7- العمل على الاعتراف بالمؤهلات العلمية والتقنية للمهاجرين، وتشجيع تطوير المهارات في دول المنشأ والمقصد من خلال إنشاء مراكز للتدريب لرفع قدرات اليد العاملة، واعتماد سبل للاعتراف بتلك المؤهلات والقدرات المهارات. ووضع حوافز لتعزيز توظيف المهاجرين ذوي المهارات، مثل ربط مستوى المهارات بخفض رسوم التوظيف. وتعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول المقصد في مجال التدريب لتأهيل المهاجرين المحتملين.
- 8- أهمية تسهيل العمليات الإدارية والقانونية قبل الهجرة وخلالها وبعدها، وبما في ذلك توفير الوثائق والأدلة الاسترشادية للعمال المهاجرين بطرق واضحة، وبلغتهم الأصلية، قبل مغادرة بلدهم.
- 9- الحاجة إلى تطوير أنظمة الكفالة والعمل على استبدالها بأنظمة تتماشى مع الكرامة الإنسانية، والاحتياجات الاقتصادية، مع الاستفادة من التجارب القطرية والدولية في هذا المجال، مثل تجربة إطلاق البطاقة الزرقاء وتصريح العمل المرن.
- 10- ضرورة وضع سياسات تتماشى مع الاتفاقيات الدولية للاعتراف بالعمل المنزلي، وحمايته وإدارته بما يتماشى مع القانون الدولي وحقوق الإنسان.

- 11- ضرورة حماية النساء العاملات المهاجرات من الاستغلال والعنف بكافة أشكالهما، وضمان المساواة بين الجنسين من حيث الرواتب والامتيازات.
- 12- التشديد على مسؤولية الدول تجاه مواطنيها المقيمين في الخارج، لا سيما ذوي الأوضاع الضعيفة في بلدان المقصد.

**ثالثاً- التعاون الدولي وإدارة الهجرة بجميع أبعادها، بما في ذلك عند الحدود،
وأثناء المرور العابر، وعند الدخول والعودة، والإذن بمعاودة الدخول،
والإدماج، وإعادة الإدماج**

- 1- إتاحة فرص آمنة وقانونية للتنقل وفق ضوابط معقولة تراعي مبادئ حقوق الإنسان، وتحافظ على الكرامة الإنسانية، من خلال تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة لأغراض مختلفة.
- 2- ضرورة الاعتماد على عناصر جيدة لحوكمة الهجرة، تقوم على تبني نهج قائم على احترام حقوق الإنسان، ومراعاة الفوارق بين الجنسين، في صياغة السياسات وتبنيها وتنفيذها.
- 3- الحاجة إلى النص بشكل واضح على توفير الحماية الاجتماعية للمهاجرين في الاتفاقيات الثنائية بين الدول.
- 4- التشديد على ضرورة التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية، لضمان اتساق القوانين والسياسات، نظراً لتشعب موضوعات ومسائل الهجرة وتداخل الأجهزة المعنية بها.
- 5- التشديد على أهمية التعاون الفعال بين الحكومات، والقطاع الخاص، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية، واعتماد النهج المتعددة القطاعات للهجرة، خاصة في السياقات الإنسانية والإنمائية والأمنية المعقدة.
- 6- الحاجة إلى اعتماد نظم لحوكمة الحدود وأنظمة الدخول تراعي حقوق الإنسان وتوفر الحماية للمهاجرين من الممارسات التعسفية.
- 7- أهمية تعزيز التعاون بين السفارات ومنظمات المجتمع المدني الخاصة بالجاليات المغتربة، لدعم المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المضيفة، والإسهام إيجاباً فيها، وكذلك العمل على إقامة روابط وثيقة بين هؤلاء المهاجرين وأوطانهم الأصلية.
- 8- تعزيز التعاون مع بيوت الخبرة والمؤسسات الأكاديمية في المنطقة العربية لبناء قاعدة معرفية عن الهجرة الدولية، وإنشاء شبكة عربية عن الهجرة الدولية لتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الفضلى.
- 9- الحاجة إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية للإحصاء، وبناء شراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة، لجمع وتحليل الأدلة والبيانات المتعلقة بدوافع وأنماط وتوجهات الهجرة، والمفصلة بحسب العمر والنوع والحالة وغيرها من المعطيات، وذلك لتوفير أرضية علمية لصياغة سياسات فعالة تتعلق بالهجرة.
- 10- التأكيد على أهمية تبادل المعلومات بين بلدان المنشأ والمقصد باستخدام الوسائل الإلكترونية لتسهيل التواصل فيما بينها.

11- العمل على فتح حوار حول توحيد المفاهيم ذات الصلة بالهجرة الدولية.

رابعاً- مساهمات المهاجرين والمغتربين في جميع أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك التحويلات وإمكانية تحويل الاستحقاقات المكتسبة:

- 1- التأكيد على الدور المحوري للتحويلات المالية في مكافحة الفقر، وعلى أثرها على التنمية في بلدان المنشأ، والاستفادة منها كعنصر تكميلي للمساعدات التنموية الدولية وليس كبديل عنها.
- 2- أهمية إنشاء مؤسسات وطنية للمغتربين، وتعزيز التواصل المباشر مع الجاليات، بمن فيهم من الجيل الثاني والثالث. وبناء جسور الثقة بينهم وبين دول المنشأ، والاستفادة من الوسائل الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في هذا المجال.
- 3- ضرورة تطوير منظومة آليات تعزز الاستفادة من التحويلات في الاستثمار في بلدان المنشأ، بما في ذلك إنشاء الشباك الواحد، وتبسيط المعاملات الإدارية، وتشجيع الشراكة ما بين الدولة وبين المهاجرين.
- 4- الحاجة إلى العمل على زيادة تأثير التحويلات من خلال تشجيع الابتكارات في آليات تحويل الأموال، وخفض رسوم التحويلات، وتنفيذ برامج محو الأمية المالية، مثل بناء قدرات الإدارة المالية لمتلقي التحويلات لتشجيعهم على الادخار والاستثمار.
- 5- التشديد على أن قدرة المهاجرين على المساهمة في اقتصاد الدول المضيفة تعتمد على مدى إشراكهم وإدماجهم في المجتمع وسوق العمل.
- 6- العمل على إدماج المغتربين في بلدان المنشأ من خلال توفير وسائل المشاركة والتمثيل في المؤسسات الوطنية، مثل إعطاء بعض الدول الحق للمغتربين في الاقتراع في الخارج، وتخصيص دول أخرى مقاعد في البرلمان لتمثيل المغتربين.
- 7- أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وبين دول المنشأ والعبور والمقصد، لزيادة الاستفادة الاقتصادية والإنمائية من الهجرة.
- 8- الحاجة إلى اعتماد نهج تشاركي بين حكومات دول المقصد وبين المهاجرين في التوصل إلى حلول مشتركة، واعتماد قوانين وسياسات تتعلق بالعمل وسياسات الاستثمار.
- 9- العمل على الحد من الأثر السلبي لهجرة الأدمغة من خلال الاستثمار في القوى العاملة وسوق العمل في بلدان المنشأ، إضافة إلى اعتماد الآليات التي من شأنها الاستفادة من الأدمغة والقدرات في المهجر.
- 10- العمل على جمع بيانات وإحصاءات مفصلة حول تحويلات واستثمارات المهاجرين لتبني سياسات اقتصادية أنجح.
- 11- ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تسهيل التحويلات وتقليص العوائق الإدارية. وإعادة النظر في القيود المفروضة التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لتسهيل تحويلات المهاجرين وتشجيعهم على الاستثمار في بلدان المنشأ.
- 12- أهمية اعتماد أطر دستورية وقانونية تكرس دور المهاجرين في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفتح مشاركتهم في التنمية.
- 13- الحاجة إلى اعتماد النهج التشاركي في تطوير الاستراتيجية الوطنية، وإدراج محور الهجرة فيها، وضمان إدماج كل الإدارات المعنية في وضع وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية وبرامج العمل.

خامساً- معالجة أسباب الهجرة، بما في ذلك الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأزمات البشرية المنشأ، من خلال تقديم الحماية والمساعدة، وتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومنع نشوب النزاعات وحلها

- 1- ضرورة إدماج الهجرة ضمن خطط التنمية الوطنية، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، وذلك لمعالجة الأسباب التنموية للهجرة وضمان أن لا يستثنى أحد.
- 2- الحاجة إلى معالجة الأسباب الرئيسية وراء عمليات الهجرة الواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين، واتخاذ تدابير بشأنها.
- 3- أهمية مراعاة قدرة البلدان على استيعاب الموجات الكبيرة من المهاجرين، وزيادة المساعدات التنموية والإنسانية لها.
- 4- ضرورة تكثيف جهود تحقيق التنمية في بلدان المنشأ، وإيجاد فرص عمل للمواطنين تؤمن لهم حياة كريمة وتحد من الهجرة غير الشرعية ومن الأخطار الناتجة عنها.
- 5- تشجيع الانخراط الفعال في مسارات المشاورات الإقليمية، نظراً لقدرتها على توفير فرص لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول، والبحث في إشكالية الهجرة غير النظامية وإيجاد حلول مناسبة تتماشى مع واقع كل بلد.
- 6- الحاجة إلى توفير البيئة المساعدة على عودة المغتربين إلى بلد المنشأ، وتمكينهم من الاستثمار فيه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.
- 7- ضرورة بناء قدرة المجتمعات الريفية لزيادة منعها، والتخفيف من حدة الفقر من أجل الحد من الهجرة القسرية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي، والتنويع الاقتصادي، ودعم مساهمات المغتربين في هذا المجال.
- 8- الحاجة إلى رفع التوعية بشأن المكاسب الديمغرافية والهياكل السكانية ومساهمة الشباب تحديداً في التنمية.
- 9- البحث في إمكانية إدماج المهاجرين من البلدان التي تشهد الصراعات في اقتصاد دول المقصد لتمكينهم اقتصادياً من العودة إلى بلدانهم متى سمحت الظروف بذلك.
- 10- أهمية الانتباه إلى الآثار المتزايدة للتدهور البيئي وتغير المناخ الذي يدفع بأعداد كبيرة من الناس للهجرة القسرية، وبالتالي وضع سياسات تحد من التدهور البيئي وأثاره السلبية على السكان.

سادساً- تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص والأشكال المعاصرة للرق، بما في ذلك تحديد وسائل الحماية المناسبة، وتقديم المساعدة للمهاجرين وضحايا الإتجار

- 1- العمل على الحد من الهجرة غير النظامية، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والوقاية من الشبكات الإجرامية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها والعمل على سن القوانين اللازمة وتفعيلها.
- 2- التأكيد على عدم تجريم ضحايا الاتجار بالبشر، والذين يعبرون الحدود بطرق غير نظامية لأسباب قاهرة، مع محاربة عصابات التهريب وتجريمها وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية والدولية.
- 3- الحاجة إلى حماية الفتيات المهاجرات من الاستغلال ومن الزواج القسري وجميع أشكال العنف القائم على التمييز بين الجنسين.